بحث مقدم من الباحث

عزو محمد عبد القادر ناجي

بعنوان

"مفهوم الأمن ومقوماته ومستوياته والاتجاهات النظرية في تحليله"

مفهوم الأمن

من بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية ، مسألة تكوين المفاهيم ، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين ، ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن.

ومن بين أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف " باري بوزان "، أحد ابرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم ، ويعرف بوزان الأمن بأنه : " العمل على التحرر من التهديد " ، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو: " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ". وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى. " أساس الأمن هو البقاء" ، لكنه " يحوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود (١) ". ولا يعني بـ" العمل على التحرر من التهديد تحييده كلية " ، ذلك أنه في ظل الفوضوية ، فغن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا.

وفي محاولة لتحديد معنى الأمن نوجز تعريف " ميكائيل ديلون " لأنه ينبه إلى جانب أساسي ، إذ يرى أن الأمن مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، إذ يعني

أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا. وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم ، احتواء ، إقصاء وتحييد الخوف.

فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن والأ أمن وهذا ما عبر عنه ديلون " (اللا) أمن (in) security (2) " .

ويعرفه " شارل سلا ينشر" بأنه :" يشير إلى القيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة ، وهذه القيم هي أهداف الأمن ، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها (٣) ".

ويعرفه هنري كيسنجر بأنه: " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء" (٤).

الأمن الإنساني :

يعود الأمن الإنساني إلى عقود ، لكن كمفهوم برز في النصف الثاني من العقد الماضي كنتيجة من التحولات العالمية لاسيما بسبب انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول) وما نتج عنها من ضحايا في صفوف المدنيين ، ولعولمة بعض المشاكل (البيئة، الأوبئة ، الفقر...). ويواجه العالم أنماطا جديدة من التهديدات (البعض منها ليس بجديد لكن تفاقمت حدته) والتحديات تتجاوز إطار الدولة ، وغير عسكرية في اغلبها- وإن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها بالأدوات العسكرية التقليدية – ومنها انتشار الفقر والأمراض والأوبئة (كالايدز) ، الجريمة المنظمة ، تهريب المحذرات، الإرهاب الدولي ، والتلوث البيئي...الخ ، هذه الأنماط من التهديدات عالجها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،والذي يعتبر أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية .

ويقصد بالأمن الإنساني ، صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياتها المادية والمعنوية وضمان ممارسته لحقوقه الأساسية. ويتسنى ذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة، واحترام وصون الحقوق الأساسية ، وسيادة القانون ، والحكم الصالح ، والعدالة الاجتماعية...الخ ، والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية بمعنى "الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة ". ويتميز بشموليته " اقتصادي ،غذائي،صحي،بيئي،اجتماعي...الخ ".

ويحدد التقرير أربعة خصائص أساسية لهذا المفهوم :

١- أولا : الأمن الإنساني كونه يخص كل البشر، في الأمم الغنية والفقيرة إذ هناك عدة تهديدات مشتركة (البطالة المحذرات التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان) لكل البشر قد تختلف حدتها من منطقة لأخرى من العالم ، لكنها في مجملها حقيقية ومتنامية.

٢- ثانيا : تكامل مكوناتها وترابطها حيث يتوقف كل واحد منها على الآخر، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك ، لأن المجاعة والأوبئة والفقر والتلوث وتهريب المحذرات عبر الحدود والإرهاب والصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية .

٣- ثالثا : الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني.

٤- رابعا : الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر، كيف يعيشون في المجتمع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم.

كما يحدث مفهوم الأمن الإنساني تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول (بأهميته) لا يحقق الثاني، بيد أن هذا لا يعني طلاقا بين الطرفين ، ذلك أن الدولة تبقى المسئولة عن أمن مواطنيها. كما أن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي للدولة ، وإنما يعتبر أن أمن هذه الأخيرة ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لضمان أمن الأفراد .

ويتميز الأمن الإنساني بشموليته لتضمنه عدة قطاعات ، وكونه البعد الوحيد الذي يتقاطع ليس فقط مع مختلف أبعاد الأمن الأخرى وإنما مع البعدين المحلي والعالمي للأمن. فمفهوم الأمن الإنساني يقوم على أساس ترابط أمن الشعوب والدول ، متبنيا بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.

<u>الأمن الجماعي:</u>

ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى ، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم ، وينظمه الآن ميثاق الأمم المتحدة بهدف منع نشوب

الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الـــدول ، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها والتركيز على الوسائل السلمية ،ويمكن تعريفه على أنه : " مسؤولية دولية جماعية أكثر منه مسؤولية قومية أو إقليمية ، ويعزي هذا المـــستوى إلـــى الاتجاه العام المثالي الذي يرى الأمن في صورة الجمعية أو المجتمع العالمي، حيث لا تـــرى ضرورة لوجود الدولة وإنما يفهم الأمن في إطار انضمام الفرد الاختياري إلى هذه الجمعيـــة العالمية أو ما يعرف بانتقال الولاء إلى سلطة فوق قومية (٥).

ويتضح أن فكرة الأمن الجماعي مرتبطة عضويا بفكرة العدوان ، وبخاصة منع حدوث العدوان (٦)، فالأمن الجماعي نظام يهدف قبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في خدمة مصالح دولة على حساب غيرها من الدول وبالرغم من أنه لا ينفي تعارض وتناقض المصالح والسياسات الدولية ، إلا أنه ينكر استعمال السلاح والعنف والقوة أسلوبا لحل الصراعات الدولية ويركز على المسائل السلمية (٧).

وتعرف الموسوعة السياسية الأمن الجماعي بأنه : " نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والـــسلام الـــدوليين ، وفـــض المنازعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول " (٨).

العولمة وتدويل القضايا الأمنية :

برزت ظاهرة العولمة بوضوح خلال عقد التسعينات وارتبطت بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدولة المطلقة لصالح قضايا معينة مثل التدخل الإنساني،وفجرت صراعا بين اتجاهين

أحدهما يؤكد علي أن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية ويمكنها التغلغل في أي مجتمع في العالم وأنها تحقق توحيداً وتعبئة الجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد ووفق هذا الاتجاه ، فان العولمة تطرح قيماً معينة في الحكم لفرضها علي الدول المختلفة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي مجال الثقافة تطرح مفهوم الثقافة العالمية والعابرة للقوميات مقابل ما تحاول المحلية المحافظة عليه من ثقافة وطنية ذاتية الاتجاه الأخر ويتمسك بالمحلية ويدعو إلى انكماش الدولة داخل حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية بمباراة أخرى التمسك بالذات الموجودة في المجتمع .

وتتفاقم الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي حين تحاول القوي العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها من اجل تحقيق مصالحها الخاصة ومعتمدة في ذلك علي امتلاكها لنافذ إعلامية عديدة وعالمية ويطلق علي تلك العملية عولمة المصالح المحلية (٩)،وهذا يعني أن الولايات المتحدة تسعي إلى الحفاظ علي مصالحها مستغلة في ذلك المنظمات الدولية كمجلس الأمن مثلا لفرض رؤاها وتصوراتها إزاء القضايا الدولية المختلفة حتى لو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى أو تمثل تهديداً غير مباشر لأمنها القومي ويؤكد ذلك السياسات التي اتبعتها واشنطن منذ نهاية الحرب الباردة وحتى مصلحة عامة العالم في كثير من المناسبات مثل موقفها من الجهود المبذولة لحماية البيئة من التلوث ومعارضتها لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد إضافة إلى موقفها من المحكمة الجنائية الدولية والتي أعلنت الانسحاب منها خوفاً من خضوع بعض جنودها في الخارج لأحكامها هذا فضلا عن العديد من المواقف الأخرى التي بدت فيها في جانب ومعظم دول العالم في جانب آخر كل هذا أدى أي خلق البيئة الملائمة للتطرف والإرهاب في العديد من دول العالم والموجه بالأساس ضد الولايات المتحدة واخطر ما في العولمة ليس مضمونها بل آثارها الجانبية السلبية وما تحدثه من رد فعل عليها من جانب بعض الحركات الأصولية التي تقف في مواجهة التقريب وقيم الاستهلاك وتسعي إلى مواجهة هذه الثقافة لوافدة وقد يصل الأمر إلى تبنيها لخيار العنف وبدلا من أن تسهم العولمة في تطوير المجتمع وتنميته تؤدي إلى تنامي وانتشار الجماعات المتطرفة والراديكالية التي تؤمن باستخدام العنف ويرتبط بهذه الحالة ما يطلق البعض " بعولمة الإرهاب (١٠) " التي بدأت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر والحملة العسكرية علي أفغانستان والعراق، حيث كشفت هذه التطورات عن مفارقة حادة بين الفرص والآليات التي أتاحتها العولمة للدمج والتقارب بين دول وثقافات العالم وبين توظيف مظاهر العولمة في القيام بأعمال إرهابية ففي الوقت الذي رفضت فيه الجماعات الإرهابية

العولمة وما يرتبط بها من قيم الحداثة والعصرية فأنها استخدمت التقنيات الحديثة لتنفيذ عملياتها الإرهابية واستفادت من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وما تتيحه من فرص هائلة ونشر المعلومات وتجنيد عناصر جديدة ، فاستخدمت شبكة الانترنيت في نقل الرسائل والتعليمات التنظيمية ،وأنشأت مواقع دعائية عليها ،كما استفادت من ظاهرة عولمة المال والتداخل والتكامل بين الأسواق من خلال الاستثمار في بعض الشركات، كما تمكنت بسهولة من نقل الأموال اللازمة لأنشطتها التنظيمية من دولة لأخرى عبر وسائل مشروعة، ودون أي نوع من الرقابة المالية أو السياسية ،علاوة علي عدم وجود أي تدخل أو رقابة أمنية ، لان التدخل الرقابي أو الأمني وفق منظومة العولمة يتناقض وحرية التجارة أسواق رأس المال.

ففي زمن العولمة فإن عمل تداعيات الا أمن يشبه نظرية الدومينو ، سقوط الأول بنجر ينتج عنه سقوط الثاني وهكذا. فالعولمة لم توجد فقط اقتصادا معولما بل خلقت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن ، وبدورها بدأت دينامية الأمن المعولم بالتأثير على الاقتصاد المعولم.[١١]

مستويات الأمن وجوانبه

الأمن القومي رغم تعدد مستوياته فهو مفهوم مترابط ، وهو مفهوم كلي لا يمكن تجزئته بصورة جامدة. فهناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والأمن الدولي ، وكذلك هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي . ونخلص من كل ما سبق إلى أن هماك مستويات للأمن :

- **أمن الفرد :**

وهي حالة يوجد فيها الإنسان لانتشار دوافعه المختلفة أي حالة من الاستقرار والطمأنينة التي يشعر بها الفرد نتيجة عدم وجود ما يهدده أو يستثير دوافعه . ولدافع الأمن مظهران هما :

أ – مظهر مادي : يتمثل في الجوانب المادية التي من شأن توافرها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن ومنها ميله إلا سكن دائم مستقر ومورد رزق دائم ، وكذلك حاجته إلى الاطمئنان على حياته من عدوان الآخرين .

ب– مظهر نفسي : وينصرف إلى حاجة الفرد إلى أن تعترف به البيئة الاجتماعية المحيطة وأن تعترف بدوره في محيط الجماعة أي الاعتراف بالنقدية من جانب أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها ذلك الفرد .

الأمن القومي

مفهوم الأمن القومي

الأمن القومي كلمة تتردد على كل لسان ، فماذا يعني ؟ ثم ما هي حدوده ؟ وما هي أبعاده؟ فأول ما يتبادر إلى الذهن أن امن الدولة يتعلق أولاً وأخرا بقوتها العسكرية ، كونها الدرع الواقي الذي يحمي الدولة من جميع الأخطار التي تهددها ، وسيفها البتار الذي يحقق لها أهدافها وأغراضها ، والقوة التي تفرض بها إرادتها علي الأصدقاء والأعداء على حد سواء. وبهذا المنطق نكون قد حددنا مستوى الأمن القومي في مجرد مشكلة عسكرية تتعلق بالأسلحة واستخدامها ونكون بذلك قد أنزلنا (هبطنا) بمستواه إلى حيث لا ينبغي أن يكون . فالأمن العسكري هو مجرد نوع من أنواع الأمن القومي الذي تختص به وزارة الدفاع في الدولة ، أما الأمن القومي فهو موضوع تختص به كل أجهزة الدولة وتشترك فيه كل طاقتها ويشمل ميادين متشعبة أحداها هو الأمن العسكري .

فالأمن القومي ليس بحجم وكفاءة المعدات العسكرية وأن كان يتضمنها ، ولا هو بالنشاط العسكري التقليدي وإن كان يحتويه . فالأمن القومي لا يعتمد فحسب على القوة العسكرية فقط ، بل يعتمد بنفس القدر على تطوير وتنمية القدرات الاقتصادية والسياسية والعلمية في الدولة .

فالأمن الحقيقي للدولة ينتج من معرفتهما العميقة لمصادر قوتها في الميادين المتخلفة ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية فتكون المحصلة المتراكمة لزيادة هذه القوة لحين درع الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها . فإذا كانت " القوة " هي الوسيلة إلى تحقيق الأهداف القومية وعلى رأسها الأمن القومي ، فإن القوة كما اتضح سابقا على القوة السياسة أو القوة العسكرية ، وإنما القوة تشمل جميع أشكالها : السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية والمعنوية والروحية .

ومما لاشك فيه أن القوة بهذا إنما تعني إرادة الدولة القومية ، تلك الإرادة التي لن يكون لها أهمية دون أحداث تنمية شاملة لموارد الدولة بحيث تعتمد إرادة الدول على بنيان اقتصادي مخطط ومتقدم وتطوير الأبحاث في مجال العلم والتكنولوجيا وحيازة أجهزة معلومات قوية باعتبارها الأساس الذي تبني عليه أية سياسة والاهتمام بالإنسان باعتباره الهدف النهائي الذي سيتمتع بالأمن . لذلك فإن الأمن القومي الذي نعنيه هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية .

نستخلص من هذا التعريف ما يلي :

١- أن تشمل الإجراءات كافة المجالات في الدولة ، فمسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ .

٢- أن تكون هذه الإجراءات داخل طاقتها إذ أن الآمال الطموحة التي تجاوز الإمكانيات المتاحة كثيرا ما تقود إلى التهلكة.

٣- التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد .

٤- مراعاة المتغيرات الدولية التي تحتاج إلى إعادة التقييم بين وقت وآخر ومطابقة إجراءاتنا مع المتغيرات الحاضرة والمنتظرة .

وبالرغم من تعدد التعاريف الواردة بشأن الأمن القومي إلا أنه بإمكاننا إيجاد أرضية من الخصائص المشتركة بينها : ([١٢])

١- شمولية مفهوم الأمن والأمن القومي : حيث يرتبط المجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

٢- إيجابية ظاهرة الأمن القومي في العلاقات الدولية التي تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة ، والعمل على إقامة تحولات إيجابية في النظام الدولي .

٣- ديناميكية الظاهرة ، فالأمن القومي ليس حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة

٤- نسبية مفهوم الأمن القومي ، إذ لا يمكن تحقيقه بشكل مطلق لأن تحقيقه يعني تشغيل تحدي لدولة أخرى .

٥- ارتباط الأمن القومي في ظل العامل النووي في العلاقات الدولية بقدر المجتمع الدولي على تطوير مظاهر الصراع .

++++++++

* لقد كثرت الآراء حول مفهوم الأمن القومي . وفي معناه العام هو يعني عدم الخوف أو غياب الخوف والعوامل التي تؤدي إليه بالنسبة للدولة من الدول سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية ، واطمئنان هذه الدولة إلى تحقيق أهدافها الوطنية الرامية إلى حماية أراضيها وثرواتها والحفاظ على استقلالها السياسي وتوفير الدخل لشعبها بشكل يضمن استمرار بقاء الدولة وتنمية إمكانياتها أي أنه يمتد ليشمل بشكل يضمن جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية وعلمية ([١٣]).

وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي فالأمن الداخلي هو حالة من غياب مظاهر التفكك في الجماعة السياسية وعدم وجود قوته في العلاقات بين الأفراد داخل الجماعة . أما الأمن الخارجي فيهدف إلى حماية مصالح الدولة الحيوية خارج حدودها والحصول على كافة المعلومات المتاحة عن طريق أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية لحماية هذه المصالح ([١٤]).

ويرى روبرت ماكنمارا (Makinmara) أن الشعور بالأمن لا يشمل فقط ثقة الدولة في مقدرتها على المحافظة على رخائها وطريقتها في الحياة . ولكن يشمل أيضا الحرية في تطوير وتحسين مركزها في المستقبل ، ويرى أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن . فالتنمية تعني التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ([١٥]).

فالأمن شعور نسبي ومتغير وتختلف وسائل تحقيقه وإن كان المعنى الفلسفي للأمن يمتاز بالثبات والعمومية ولكن الاختلاف دائما في الإجراءات وترتيب الأولويات حسب ظروف وإمكانيات كل دولة وأسباب قوتها وأوضاعها الدولية والجغرافية وعلاقاتها بالدول المجاورة لها .

ولهذا يمكن القول أن مفهوم الأمن هو تعبير عن حالة مثالية ، فلا يمكن القول أن دول من الدول قد تمكنت من الشعور بالأمن المطلق ، فحتى الإمبراطورية العظمى أصيبت بالخوف على أمنها سواء كانت أسباب هذا الخوف حقيقة أو وهمية ولعل وضع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خير دليل على صحة هذا الكلام . فالشعور بالخوف هو شعور لا يمكن إلغاءه وإن كان يمكن التخفيض منه عن طريق زيادة القوى القومية سواء ذاتيا أو بالانضمام إلى قوى أخرى عن طريق الأحلاف والتكتلات .

١ – الأمن القومي العربي

تعتبر مشكلة الأمن القومي من أخطر المشكلات التي تهدد الوطن العربي في الفترة الراهنة، تلك المنطقة التي تعتبر مجالا لتنافس الدول الكبرى ومحطا لأطماعها ، مما يحتم على هذه الدول العمل الجماعي لحماية أمنها القومي وخاصة أن التطورات الدولية قادت إلى التجمعات والكتل الدولية ، والمنطقة العربية من هذه الناحية تمتلك علاقات وروابط ومصالح مشتركة لا تتوافر في أي منطقة من العالم . والأمن الوطني لأي دولة يرتبط بأمن المنطقة ككل والأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة . وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيدا عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو الخارج .

ويزيد من أهمية الموضوع الأمن القومي بالنسبة للوطن العربي تلك الأهمية . المميزات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية الضخمة التي تجمعت للوطن العربي والتي جعلته محل اهتمام دول العالم منذ فجر التاريخ . وبازدياد أهمية الوطن العربي في الوقت الحالي يزداد تعرضه للأخطار من شتى الدول . ويشكل الوطن العربي مساحة هائلة تزيد على ١٣ مليون كيلو متر مربع وتطل سواحله التي يبلغ طولها أكثر من ١٣ ألف كيلو متر عدة بحار ومحيطات وهو

يقع في ملتقلا القارات الثلاث " أوروبا ، آسيا ، أفريقيا" علاوة على تحكمه في شريان مائي مهم للدول الآسيوية والأوروبية وهو قناة السويس ، ويطل على مضيق تيران وهو مدخل البحر الأحمر وتتحكم الدولة في طرق المواصلات البحرية والبرية بين القارات الثلاث .

ويمثل الوطن العربي أهمية اقتصادية حيوية بالنسبة لدول العالم وخاصة الغربية ، فهو يمثل التحكم في ثروات طبيعية ومعدنية ذات أهمية هائلة بالنسبة لدول العالم وخاصة البترول حيث يمثل قضية حياة أو موت بالنسبة للنواحي الاقتصادية والصناعية والنقل البري والبحري والجوي والخدمات الاجتماعية في كثير من هذه الدول مثل دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وقد ظهرت أهمية البترول بشكل واضح بعد حرب أكتوبر نتيجة لخفض إنتاجه ورفع سعره إلى إضعاف تقريبا ، حيث أثر ذلك على التضخم النقدي العالمي وما استنتج ذلك من ازدياد البطالة وارتفاع الأسعار وقلة الإنتاج.

وللدول العربية دور كبير في المجال السياسي الدولي فهي تنتمي إلى دوائر سياسية كثيرة مثل الدائرة الإسلامية ، ودوائر عدم الانحياز والدوائر الإفريقية كذلك فإن كثيرا من الدول العربية تعتنق أيديولوجيات سياسية معينة مثل سياسة عدم الانحياز والحياز الإيجابي ، ومساندة الحركات التحررية في العالم وقد تأثرت كثيرا من دول العالم وخاصة دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بهذه الأيديولوجيات مثل غينيا والصومال وكوبا وشيلي .

والغريب في هذا الأمر التجاهل الفظيع وعدم الاهتمام بموضوع الأمن القومي العربي لدرجة انه لا يمكن الحديث عن أمن قومي عربي بمعناه المتكامل وخاصة من الجانب الإجرائي حيث لا نجد أعمالا عربية فعالة تعبر عن اتجاه هذه الدول بشكل جاد حيث لا نجد أعمالا عربية فعالة تعبر عن اتجاه هذه الدول بشكل جاد نحو تحقيق وحماية أمنها القومي . بل إن كثيرا من مشروعات التعاون العربي هي مشروعات هيكلية أكثر منها مشروعات فعالة وقادرة ، وهذا ينطبق على معظم أن لم يكن كل المنظمات العربية . على المشروعات الوحدوية ، التي تمت في النطاق العربي بل وعلى كافة المستويات .

فالأمن الجماعي من أهم الأهداف ، التي تسعي الدول العربية إلى تحقيقها حيث أنه يعني مشاركة الدولة العربية في الجهود التي تبذلها ككل في المحافظة على استغلال وسيادة وسلامة أراضي كل دولة من هذه المجموعة على حدة وقد ازدادت احتمالات الحروب الشاملة والمحدودة والخاطفة في هذا القرن (٢١) . ولذلك فإن الإجراءات التي تتخذها من اجل حماية أمنها القومي يجب أن تمثل تصرف جماعيا من جانب كل الدول العربية متضامنة لرد أي تهديد لأمنها القومي

بأي صورة من الصور كعقد اتفاقات ومعاهدات وإنشاء منظمات إقليمية مثل (جامعة الدول العربية) .

ومن هذا المنطلق فإننا نقول بلا تردد إلى الدول العربية مازالت تتجاهل خطورة وضعها وأهمية عامل الأمن القومي العربي ، حين تقتصر كل دولة في حدود إمكانياتها اتخاذ الوسائل التي تراها كافية لتحقيق أمنها الوطني وباستقلالية وتجرد عن الأمن القومي الجماعي العربي .

الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي ويتعلق بمجموعة دول متجاورة جغرافيا على الأغلب بينها روابط ومصالح إستراتيجية مختلفة وهذا هو المستوى الذي ستقوم الدراسة عليه في التحليل ويقتضي قدرا أكبر من التفصيل. حيث يرتكز مفهوم الأمن الإقليمي على عنصرين رئيسين : روابط معينة من جهة وإطار جغرافي من جهة أخرى ، يدور العنصر الأول حول الأسس التي تسمح بالترابط بين عدد من الدول بحيث تخلق لديها ليس فقط الشعور بمصالح مشتركة تدعوها إلى التعاون فيما بينها وإنما أيضا الإحساس الثاني يدور حول الحيز الجغرافي الذي ينحصر في نطاقه مفهوم الأمن الإقليمي وهو يتعدى حدود الدولة القومية ولكنه لا يصل إلى مفهوم الأمن الدولي . وقد جذب هذا المستوى انتباه محللي السياسة الدفاعية والأمنية ، لأن عددا كبيرا من التحديات الرئيسية المتعلقة بالأمن والحلول أيضا كان لها أبعاد إقليمية هامة ولأن التعاون الإقليمي كان أيضا أداة قوية في تحقيقي الاستقرار الدولي ([١٦]).

وهنا يرتبط المفهوم بمنطقة جغرافية محدودة ، فهو مفهوم أكثر اتساعا من مفهوم الأمن الوطني . وفي الوقت ذاته أقل اتساعا من مفهوم الأمن العالمي أو الدولي ، فقد يرتبط هذا المفهوم بقارة معينة كما هو الحال عند الحديث عن الأمن الأوروبي ، أو قد يرتبط بمنطقة تجمع مجموعة من الدول التي تربطها علاقات الجوار والتاريخ والأصل والمصالح والأهداف ، كمن هو الحال عند الحديث عن الأمن العربي.

ويتضح ذلك في جهود الاتحاد الأوروبي من اجل إقامة سياسة دفاعية وأمنية أوروبية موحدة ، حيث تمثلت أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة في توسيع الاتحاد الأوروبي وتعميق عملية التكامل داخله من اجل إيجاد اتحاد سياسي يكمل الاتحاد الاقتصادي . ويتمثل هذا الاتحاد السياسي في سياسية خارجية وأمنية مشتركة وسياسية دفاعية وأمنية أوروبية ، وأيضا في القدرة على إدارة الأزمات التي تقع في محيطه وخاصة منطقة البلقان.

فالاتحاد الأوروبي في سعيه لتطوير إستراتيجية متماسكة فيما يتعلق بأمنه الإقليمي كان عليه أن يجيب عن عدد من الأسئلة ، مثل ما هي الدول التي يمكن أن تنضم للاتحاد الأوروبي ؟ وكيف يمكن أن تختلف السياسات بين الدول المرشحة للعضوية من ناحية والدول الأعضاء من ناحية أخرى ؟ . وكيف يتعامل الاتحاد الأوروبي مع المناطق القريبة لحدودها التي عانت من الصراعات والحروب ؟ وأيضا كيف يزيد الاتحاد الأوروبي من تأثيره في العلاقة مع الفاعلين الدوليين الأكثر أهمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والناتو وروسيا وما يستلزمه ذلك من وجود سياسة خارجية وأمنية فعاله؟([١٧]) .

إضافة لذلك فإن تحليل مفهوم الأمن الإقليمي يجب أن ينطبق من فهم حقيقة التحولات الدولية والتطورات الإقليمية ، وانعكاساتها على صعيد الأمن الإقليمي ، فتلك التحولات قد تؤدي إلى تحولات مماثلة في الأمن الإقليمي ليشمل البعد المتعلق بالأمن التعاوني ، وهو مفهوم يرمي إلى محاولة الأطراف تجاوز المعضلة الأمنية التقليدية من خلال الانخراط في سلسلة من الترتيبات الأمنية المشتركة ، حيث يتم دعم أمن كل طرف من خلال الإستراتيجية الأمنية للأطراف الأخرى (ص ق) فالأمن الإقليمي ، بمعناه العام ينصرف إلى تلك الحالة من الاستقرار التي يجب أن تشمل منطقة الإقليم بعيدا عن أي تهديدا داخليا كان أم خارجيا .

على أن مفهوم الأمن الإقليمي المعاصر يأخذ بالمعنى المجتمعي الشامل لمفهوم الأمن من عوامل عسكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، حيث تتكامل الجهود نحو تحقيق حد أدني من الحماية اللازمة للحفاظ على دول الإقليم داخليا وخارجيا ، وهو بذلك نوع من التحالف بين وحدات إقليم معين لتنسيق الأمن والدفاع عن هذا الإقليم ، وبهذا التطور يقوم الأمن الإقليمي على فكرة التعبئة الإقليمية من جانب ، والتصدي للقوة الداخلية من جانب آخر ، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث ، وعلى هذا يصبح الأمن الإقليمي نوعا من الحماية الإقليمي داخل نطاق إقليمي محدد تكون العلاقات المتبادلة بين أعضائه أقل حدة وعنفا ، وقادرا في الوقت نفسه على حل مشاكل حدود وحداته بالأساليب السلمية بعيدا عن المواجهة والصدام وأن يتعدي مجرد الحماية الإقليمية إزاء الأخطار إلى مستوى أعلى أخر وهو التعاون الإقليمي كما تنشأ علاقة تواؤم بين دول الإقليم تسمح بإيجاد نوع من التعايش السلمي بين وحداته ، وتحدد آلية متفقا عليها لفض المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية ، مع تحديد الإجراءات التي يمكن أن يجأ إليها أي طرف من الأطراف مباشرة ، للتمييز بين شرعية سلوكه وعدم شرعيته ([١٨]).

- **مفهوم الآمن الإقليمي**

(١) ماهية الآمن الإقليمي :

أن الأمن الوطني يتصف بالنسبة ،ولا يمكن تحقيق أمن أي دولة بمعزل عن أمن محيطها الإقليمي وحتى الدولي لاسيما أن كانت تلك الدولة تملك تصورا نسبياً لاستراتيجيتها ولأمنها وعلاقاتها وعندها فانه لابد أن يتأثر بحالات أمنية أخري بشكل مباشر أو غير مباشر ،أما الأمن الإقليمي فانه إطار أوسع يرتبط بنشأة النظام الإقليمي وأهدافه .

أن مفهوم النظام الإقليمي كمستوي لتحليل العلاقات الدولية مفهوم حديث يمكن إرجاع جذوره إلى مفهوم الإقليمية وهو أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي حيث دار جدل طويل بين المفكرين حيال ما سمي بالعالمية ي مواجهة الإقليمية .

فأنصار العالمية رأوا وجوب إيجاد تنظيم عالمي يشمل جميع الوحدات السياسية لمكونة للمجتمع الدولي لحفظ السلم والأمن الدوليين بينما ذهب أنصار الإقليمية إلى إن إقامة تنظيمات فرعية إقليمية كحلقة وصل بين الدول القومية والعالمية هي افضل السبل لتحيق هذا الهدف نظراً لإمكانية تمتع التنظيم الإقليمي بهامش حرية أكبر إضافة إلى قوته الفاعلية عن التنظيمات تمتع التنظيم الإقليمي بهامش حرية أكبر إضافة إلى قوته الفاعلية عن التنظيمات الدولية ألا انهم يقرون بعدم إمكانية إحلال الإقليمية محل العالمية بل اعتبارها مرحلة أولى نحو العالمية ومن جانب آخر ساهمت دراسة موضوع التكامل بين الدول باعتباره ركيزة رئيسية لمفهوم النظام الإقليمي كون التكامل الإقليمي هو إحدى مسائله الرئيسية وبناء علي ذلك فأن النظام الإقليمي الأكثر مصداقية هو ما يمكن اعتباره مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة المتجاورة التي لا تقل عن ثلاث وحدات تتفاعل مع بعضها البعض ضمن إطار إقليمي واحد علي الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية بحيث تعمل تنسيق سياساتها وتحديد أهدافها في إطار المصلحة المتبادلة لدول الإقليم دون إغفال مصالح دول الجوار وأيضا القوي الكبرى في النظام الدولي وتأثيرها في حجم وطبيعة التفاعلات في هذا النظام الإقليمي .

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم الأمن بشكله العام ثم التطرق لمفهوم النظام الإقليمي والتعريف ببعض المفاهيم المتعلقة بسياق التحليل التي ساهمت بشكل أو بأخر في الكشف عن أبعاد مفهوم الآمن الإقليمي من حيث أن مفهوم الأمن يمكن أيضا أن يتعلق بأمن مجموعة من الدول وليس دولة واحدة وعندئذ يطلق عليه تسمية الأمن الإقليمي فلقد سعت الدول إلى تحقيق هذا الأمن من خلال الترابط أو التعاون مع دول أخرى و أجدت بذلك عدة

نماذج لمحاولة الوصول إلى صيغة جماعية لحماية استقلالها وسيادتها ضد أي تهديدات خارجية لتعويض العجز الذاتي عن تحقيق أمنها منفردة ومن تلك النماذج التدابير الأمنية الإقليمية لإيجاد تسوية سليمة للصراعات التي تنشب في مناطق الإقليم وبشكل جماعي بهدف حفظ السلام في تلك المناطق وعليه فلا يوجد أيضا إجماع علي تعريف محدد للأمن الإقليمي فمنهم من يري انه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعي لوضع تعاون عسكري معين أو تمنع أي قوة أجنبية أو خارجية عن الإقليم من التدخل في مشاكل ذلك الإقليم أو أن حول مجموعة من المبادئ التي تضمن قدرة دول المنطقة الإقليمية الواحدة علي حماية الكيان الذاتي لإقليمها من أي قائمة أو محتملة وقدرتها علي تحقيق فكرة الحماية الإقليمية .

أو يمكن اعتباره صيغة دفاعية مشتركة بين مجموعة من الدول لا يشرط أن تنتمي إلى هوية قيمة واحدة ولكنها تنتمي إلى إقليم جغرافي معين .

فالأمن الإقليمي بمعناه العام ينصرف إلى تلك الحالة من لاستقرار التي يجب أن تشمل منطقة الإقليم بعيدا عن أي تهديد داخليا كان أم خارجيا علي أن مفهوم الأمن الإقليمي المعاصر يأخذ بالمعني المجتمعي الشامل لمفهوم الأمن من عوامل عسكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية حيث تتكامل الجهود نحو تحقيق حد ادني من الحماية اللازمة للحفاظ علي دول الإقليم داخليا وخارجيا وهو بذلك نوع من التحالف بين وحدات إقليم معين لتنسيق الأمن والدفاع عن هذا الإقليم وبهذا التصور يقوم الأمن الإقليمي علي فكرة التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوة الداخلية نجانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث وعلي هذا يصبح الأمن الإقليمي نوعا من الحماية الإقليمية داخل نطاق إقليمي محدد تكون العلاقات المتبادلة بين أعضائه اقل حدة وعنفا وقادراً في الوقت نفسه علي حد مشاكل حدود وحداته بالأساليب السليمة بعيدا عن المواجهة والصدام وان يتعدي مجرد الحماية الإقليمية إزاء الأخطار إلى مستوي اعلي آخر وهو التعاون الإقليمي علي المستوي المحلي .

كما تنشأ علاقة تواؤم بين دول الإقليم تسمح بإيجاد نوع من التعايش السلمي بين وحداته وتحدد أليه متفقا عليها لفض المنازعات الإقليمية بالطرق السليمة مع تحديد الإجراءات التي يمكن آن يلجا أليها أي طرف من الأطراف مباشرة للتميز بين شرعية سلوكه وعدمك شرعيته. إضافة لذلك فان تحليل مفهوم الأمن الإقليمي يجب إن ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والتطورات الإقليمية وانعكاساتها علي صعيد الأمن الإقليمي فتلك التحولات قد تؤدي إلى تحولات مماثلة في الأمن الإقليمي ووسائل تحقيقه كما قد إلى توسيع نطاق الأمن

الإقليمي ليشمل البعد المتعلق بالأمن التعاوني وهو مفهوم يرمي إلى محاولة الأطراف تجاوز المعضلة الأمنية التقليدية من خلال الانخراط في سلسة من الترتيبات الأمنية المشتركة حيث يتم دعم آمن كل طرف من خلال الإستراتيجية الآمنة للأطراف الأخرى من خلال آخر يركز مفهوم الآمن التعاوني علي التحولات الوالية التي قللت من تبعية المشكلات الإقليمية للنظام الدولي حيث يمكن معالجة تلك المشكلات كل علي حدة في حين يرجع هذا المفهوم إمكانية قيام أشكال لتعاون الإقليمي لا تسند بالضرورة علي عناصر التشابه الثقافي ولا يركز أيضا علي القضايا الأمنية بل تسند الأساس علي المصالح المشتركة لغض النظر عن الأيديولوجيات.

وفي هذا السياق يمكن ربط مفهوم الأمن التعاوني بعملية التكامل الأمني علي الرغم من أن التكامل الأمني قد ينبع ن نظم التحالفات القائمة ألا انه في حقيقة الآمر يعني أكثر من عضوية تحالف أما التكامل الأمني فانه يفترض اتفاق بعض الأطراف علي هذه الترتيبات الأمنية الجماعية بعض النظر عن تفاوت موارد القوة لديها هلي اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة .

- **أبعاد ومقومات الأمن الإقليمي :**

[١] أبعاد الآمن الإقليمي :

حظي مفهوم النظام الإقليمي في مطلع السبعينيات من القرن العشرين باهتمام من قبل الباحثين فظهرت الدراسات التي تهدف في جوهرها إلى تحليل العلاقات الدولية في إقليم ما بدراسة التفاعلات بين وحدات الإقليم في إطارها الإقليمي إضافة إلى دراسة التفاعلات بين الأقاليم بعضها ببعض وتأثير ذلك علي النظام الدولي .

ثم تعدت الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم الإقليمية وخاصة فيما يتعلق بمعايير تعريف النظم فمنهم من يراها ثلاثة معايير هي عدد معقول من الدول لا تقل عن ثلاث وحدات حيث إن وجود وحدتين فقط إنما يعبر عن علاقات ثنائية والمعيار الثاني هو الانتماء إلى إقليم جغرافي واحد أما المعيار الأخير فهو وجود تفاعل بين تلك الوحدات أدى إلى خلق نماذج للممارسة السياسية المستقرة بشكل أو بآخر دون اشتراط تماثل وقومي بين وحداته وهناك من يفرض أربعة معايير هي التقارب الجغرافي وضرورة وجود شبكة معتقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين وحدات النظام ووجود ثلاث وحدات علي الأقل وآلا تكون أي دولة من القوتين الكبيرتين أبان الحرب الباردة عضوا في النظام الإقليمي في حين

يري بروس روست أن هناك خمسة معايير ربما تكون اكثر مصداقية لتعريف النظام الإقليمي هي :-

١- التقارب الجغرافي والتشابه في النظم السياسية .

٢- السلوك السياسي لدول الإقليم .

٣- الاعتماد المتبادل السياسي بين دول الإقليم .

٤- الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها .

٥- التماثل الاجتماعي والثقافي بين الوحدات السياسية التي تدخل في نطاق الإقليم .

أما بريتشر فقد ذهب إلى وجود ستة معايير هي :-

١- التقارب لجغرافي .

٢- وجود اكثر من ثلاث وحدات .

٣- أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الإقليم كوحدة واحدة .

٤- أن يكون هناك أدراك من قبل وحدات الإقليم بخصوصية اقليمهم .

٥- أن يكون مستوي الوي داخل النظام الإقليمي أقل من قوة النظام الدولي المهيمن .

٦- أن يكون لهذا النظام دور مؤثر بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي .

ودون الولوج في الحيثيات ولاختلافات الفرعية حول تعريف النظام الإقليمي ومكوناته يمكن استنتاج أهم العناصر التقليدية للنظام الإقليمي علي النحو التالي :-

(ا)عدد معقول من الدول لا يقل عن ثلاث وحدات فأكثر .

(ب) وجود درجة عالية من التفاعل بين تلك الوحدات .

(ج) وجود عناصر للتماثل بين الدول المنضوية في نطاق إقليم ما .

(د) التركيز علي البعد الجغرافي في تقارب وحدات الإقليم .

هذه العناصر الأربعة سالفة الذكر عبرت عما يطلق عليه مفهوم الإقليمية التقليدية وقد طرأت علي مفهوم النظام الإقليمي نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات فطرح مفهوم جديد اصطلح علي تسميته بالإقليمية الجديدة والتي تقوم علي أساس عدة متغيرات أهمها عدم اشتراط التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء فقد تكون دولة في قارة و أخرى في قارة مختلفة ولكن تربطهما علاقات واعتماد متبادل تجاري واقتصادي نتيجة الثورة في وسائل الاتصال والمواصلات كما ركزت تلك الإقليمية الجديدة علي أساس أن يدفع الدول للتفاعل مع بعضها البعض هو مصلحتها الاقتصادية وان الإقليمية الجديدة تقوم في الأصل علي المصالح الاقتصادية والتجارية أولا فهي التي تعمق وتدعم بعد ذلك المضمون السياسي والعسكري

والاستراتيجي مما يجعله ذا فاعلية أكثر ومبيناً علي المنافع المتبادلة مع صعوبة الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي حيث تلقي الخلافات السياسية بظلالها علي العلاقات الاقتصادية والمثال علي ذلك الخلاف الكويتي العراقي وفي بعض الحالات لا يحدث ذلك كما هو واضح من الخلاف السياسي بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث والذي بدوره لم ينعكس علي علاقاتها الاقتصادية.

وبناء علي ذلك فان القيمة التقليدية قد ركزت علي عامل القرب الجغرافي وآما الإقليمية الجديدة فقد تميزت بهامش اكبر من حرية الإرادة التابعة من اجل الإقليم نفسه والتي قللت من عاملي المؤسسية والجوار الجغرافي باعتبارهما عنصرين من عناصر النظام الإقليمي .

في هذا السياق افتقد المفهوم العسكري كركيزة وحيدة لحماية الأمن الإقليمي كثيرا من أهميته لكونه يعتمد علي القدرة العسكرية وحدها لتحقيق هذا الأمن فالأمن الإقليمي كما أشرنا يتحقق بالمعني المجتمعي الشامل لمفهوم الأمن الذي يرتبط باعتبارات داخلية وخارجية وتختلط فيه العوامل السياسية والاقتصادية والإجماعية والعسكرية ولما كان الأمن الإقليمي يضطلع بمهام تامين مجموعة من الدول ضد الأخطار التي تهددها علي الصعيدين الداخلي والخارجي وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق أهدافها فانه من الطبيعي أن يكون مستنداً إلى تأمين كيان وسلامة دول الإقليم ومواجهة شتي الأخطار الداخلية والخارجية الآنية والمستقبلية ثم تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بغية الوصول لتنمية إقليمية شاملة وهو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل فيما يلي :

(١) البعد الجغرافي :

يرتبط وهذا البعد في تأثيره علي الأمن الإقليمي من حيث الأهمية الاستراتيجية لموقع الإقليم ومساحته ودرجة تنوع تضاريسه وتأثير ذلك علي الاستقرار السياسي للإقليم فكلما تمتع الإقليم بموقع متميز بالنسبة للتجارة الدولية كشريان حيوي لتلك التجارة ومدي أشرافه علي المضايق الدولية وطبيعة التضاريس البحرية من حيث إمكانية استخدامها كموانئ تجارية وكمواقع عسكرية لإيواء الأساطيل العسكرية في مياه الإقليم وهو ما يزيد من احتمال تحول هذا الإقليم إلى بؤرة الصراع الإقليمي والدولي .

كما أن الموقع الجغرافي يتمثل في جانبين أساسين الأول طابع جيو استراتيجي له أهمية أمنية خاصة في العالم أما الأخر فيتعلق بعملية مدي استقرار الحدود بين الدول الإقليم التي رسمت أبان مراحل تاريخية متأخرة ودورها في احتمال أحداث عدد من المشكلات المزمنة

في العلاقات بين دول الأقاليم وتأثيرها سلباً علي الأمن الإقليمي وهو ما ينطبق نسبياً علي البعد الجغرافي لمنطقة الخليج .

(٢) البعد الديمواجرافي :-

يتمثل هذا البعد في حجم وخصائص وكيفية التوزيع الجغرافي لسكان دول الإقليم وما له من دور فعال ضمن النظم الإقليمية وعلي الرغم من أن الحجم السكاني الكبير لا يضمن بالضرورة الأمن الإقليمي خاصة في ظل الثورة التكنولوجية ألا انه يمكن اعتباره مؤشرا نسبيا ما علي قوة الدولة في الإقليم وبالتالي في المحيط الأوسع فكيفية التوازن السكاني ومدي تماسك السكان ومدي تعليمهم لها أهمية قصوى في التباين بين الأقاليم أن عملية التماسك تعد أمرا مهما من الناحية الأمنية حيث أن تهديدها يبرز لدينا مشاكل عرقية ودينية تسهم في إظهار مشكلات الإقليميات وما لها من دور في تهديد الاستقرار الإقليمي خاصة إذا كانت لتلك الأقليات امتدادات عرقية ودينية في دول خارج الإقليم يضاف لذلك العمالة الأجنبية ونسبتها إلى سكان الدولة الأصليين ومدي الاعتماد ليهم في الأجهزة والهيئات ذات البعد الاستراتيجي (وظائف رئيسية – صناعات رئيسية – قوات مسلحة – قوات أمن ....) وذلك كما في العديد من دول الخليج لقلة عد السكان ودور ذلك في الإخلال بالتركيبة السكانية وانعكاساتها علي آمن تلك الدول الست فالعنصر البشري(بشقية الوطني والانبي) يعتبر من حيث المبدأ وردا أساسيا من موارد الدولة وتثار حوله قضايا رئيسية مثل العلاقة بين السكان والقدرات الاقتصادية للدول واثر ذلك علي العملية الإنتاجية كما يدخل أيضا العنصر البشري في تكوين القوة العسكرية وهذا ما يكشف عن مدي أهمية البعد الديموجرافي كأحد أبعاد الأمن الإقليمي .

(٣) البعد الاجتماعي :-

للبعد الاجتماعي علاقة وثيقة بالبعد الديموجرافي خاصة في دول الخليج حيث يبرز البعد الاجتماعي للأمن الإقليمي ند الاعتماد الزائد علي العمالة الوافدة من خارج نطاق الإقليم ودورها في عملية الإخلال بالتركيبة السكانية لهذا الإقليم وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية عليه هذا بالإضافة إلى أهمية هذا البعد التي تتجلي في درجة وكثافة الحراك الاجتماعي بين طبقات المجتمع مع ظهور طبقات جديدة وطموحة تنافس الطبقات الاجتماعية التقليدية لإيجاد مكان لها في العملية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يفرز علاقات وقيماً جديدة تنعكس علي المجتمع برمته ي ظل ملية التحديث السريعة التي ستؤثر سلبا في رجة التماسك الاجتماعي وهذا ما يؤثر بدوره ي درجة الأمن الإقليمي .

(٤) البعد العسكري:-

تبرز أهمية البعد العسكري باعتباره عامل ردع وتوازن القوي لضمان الأمن الإقليمي بل حتى الاخلي لدول الإقليم حيث أن ميزان القوي يتبلور من خلال دراسة مقدرة كل طرف علي مدي توافر ومن تم استخدام الأسلحة والمعدات العسكرية الموجودة لدية وعلي استعداد الإقليم للاستفادة .

(٥) البعد السياسي:

السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية ، ومن ثم فإن البعد السياسي للأمن الإقليمي لا يقتصر علي الحفاظ علي الاستقرار السياسي من المنظور الخارجي فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلي البعد الداخلي من خلال مجموعة من الركائز ليست خارجية فقط بل داخلية كذلك ، تتمثل في إيجاد الضمانات لتحقيق قدر من التوازن بالنسبة للتعدية السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة ، وإزالة أي أسباب قد نجم عنها تقليص هامش الحرية والمساواة بين أفراد مجتمعات الإقليم .بيد أن هناك مجموعة من العوامل التي قد تبرز البعد السياسي بشقيه لمفهوم الأمن الإقليمي ، أهمها:

- تأثير فكر أيديولوجي تتبناه إحدى الدول خارج النظام الإقليمي من خلال استقطاب ولاء فئات من سكان الإقليم علي الصعيد الأمني ، مما يسبب بعض الاضطرابات داخل هذا الإقليم.
- تبني إحدى دول الإقليم أيديولوجية تختلف عن التوجهات الأيديولوجية لدولة أخرى.
- تشابك المصالح المحلية والإقليمية والدولية في منطقة الإقليم.
- الخلافات السياسية بين وحدات الإقليم من جهة، والدول الإقليمية الأخرى.
- وجود سلسلة من القواعد العسكرية الأجنبية في إحدى دول الإقليم ودورها في الإخلال بالأمن السياسي للإقليم.

(٦) البعد الاقتصادي:

يمثل البعد الاقتصادي محورا للأمن الإقليمي . فهو يشير إلي حجم الموارد الطبيعية للإقليم ونوعيتها ، وقدرة الإقليم علي تعبئتها وتنوع هياكلها الإنتاجية ، ومدى القدرة علي توظيف تلك الموارد وحسن توزيعها ، مما يسهم في استقرار الدولة ، ليس من خلال حجمها ونوعيتها فقط ، بل كذلك مدى إمكانيتها في المشاركة في حجم التجارة والصناعة العالمية ، وخاصة من المواد الخام الإستراتيجية مثل البترول . وأهمية تلك الموارد بالنسبة للاستخدام العالمي وسياقه الزمني لها . فمثلا قبل اكتشاف النفط كان المورد الأساسي للوقود والصناعة العالمية هو الفحم ، الذي قلت أهميته الإستراتيجية باكتشاف النفط ، وأصبحت بذلك الأقاليم

المنتجة للفحم أقل أهمية بالنسبة لأقاليم المنتج الجديد . كما تتبع أهمية البعد الاقتصادي للأمن في مدى تأثيره وفاعليته إزاء السياسة الدولية ، كما يؤثر من ناحية أخرى في مدى مستوى معيشة أفراد الإقليم ومجالات الإنفاق فيه ، كما أن تراكم الديون وظهور العجز في الموازنات التي تعيق بدورها أو تضعف البني الاقتصادية . وهو ما يؤدى إلي هشاشة الإقليم اقتصاديا ، ومن ثم سهولة اختراقه أمنيا.

علي صعيد آخر قد يؤثر البعد الاقتصادي علي الأمن الإقليمي لوجود بعض المشكلات التي تنجم عن الموارد الطبيعية المشتركة ؛ كأن تشترك عدة دول في امتداد الحقول النفطية والغازية والمعدنية ، إضافة إلي الأنهار المارة بعدة دول . إلا أن هذا المعطى لا يلغي الدور الإيجابي لتجارة البينية بين الأقاليم التي قد تشكل عوامل للربط والتعاون ، ومن ثم يمكنها أن تؤدي إلي تعزيز العلاقات التبادلية.

(٧) البعد التاريخي :

يتفق العلماء علي أن التاريخ والجغرافيا صنوان متلازمان ، فإذا كانت الجغرافيا تعبر عن عنصر المكان ، فإن التاريخ يمثل عنصر الزمان الذي يطرح حقيقة تطور المكان في بعده الزمني . ولا يمكن تجاهل التاريخ المشترك لدول الإقليم ، وتأثيره علي مفهوم الأمن الإقليمي ، فالخبرة التاريخية المشتركة لدول الإقليم من حيث طبيعة الأحلاف والنزاعات التاريخية التي مرت علي هذا الإقليم ، إضافة إلي تأثير القوى الاستعمارية المختلفة في خلق هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متناقضة ، مما قد يؤدي إلي وجود نوع من عدم التكامل والتناقض لتلك الهياكل ، وهذا ما يؤثر سلبا علي الأمن الإقليمي . ومن جانب آخر فإن تنوع نمط استقلال الدول في هذا الإقليم ، من استقلال عن طريق التفاوض أو المقاومة وحرب استنزاف أو الجمع بين التفاوض والمقاومة ، قد يؤدي إلي اعتناق تلك الدول أيديولوجيات سياسية طبقا لنمط استقلالها ، ودور التدخلات الاستعمارية في الشئون الدينية و الإثنية ، ودعمها لإحدى الإثنيات في إثارة النزاعات بين دول الإقليم من ناحية ، والحروب بين الدول المتنافسة علي حماية مصالحها من ناحية أخري ، مما قد يؤدي إلي تحريك نزاعات وتكريسها بين الجماعات الإثنية مع بعضها البعض ، أو بين التيارات السياسية المختلفة في إطار الجماعة الإثنية الواحدة . وهو ما قد يولد عدم استقرار في دول الإقليم قد ينسحب علي الأمن الإقليمي نفسه.

- **مقومات الأمن الإقليمي**

للأمن الإقليمي عدة ركائز كأسس يتعين أخذها بعين الاعتبار لضمان أمن دول إقليم ما ، يمكن إدراجها في الآتي:

أ- سيادة الإدراك للأمن الإقليمي بين دول الإقليم بوصفها جماعة إقليمية منظمة.

ب- ضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم ، ومنع ما من شانه زعزعة الأمن الداخلي لتلك الدول ،حيث إن عدم الاستقرار والإخلال بالأمن لدى دولة من دول الإقليم سينعكس سلبا علي أمن بقية الدول الأعضاء واستقرارها.

ج. ضرورة الحفاظ علي السيادة الكاملة لجميع دول الإقليم ، فلا سيادة بدون ~أمن ، ولكن متطلبات الأمن الإقليمي قد تستوجب إقدام الدول علي التنازل الطوعي النسبي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

د. زيادة درجة التفاعلات بين دول الإقليم ، نظرا لكونها ترتبط مباشرة بمفهوم السيادة . أما مشكلات الحدود باعتبارها إرثا استعماريا فيمكن التعاطي معها وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك ، وذلك لسد ذرائع التدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة دول الإقليم.

هـ- الابتعاد عن التدخل في الشئون الداخلية لدول الإقليم كون هذا المبدأ بشكل دعامة الأمن الوطني والإقليمي ويتدرج في عدم السماح لأي جهة بالتدخل في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ارتضتها الدول لنفسها .

و- نبذ استخدام القوة أو التهديد بها لكونه المبدأ الرئيسي الذي يمكن أن يرتكز عليه الأمن الإقليمي ويشمل كذلك كل أشكال الضغط السياسي والاقتصادي حيث أن مبدأ استخدام القوة يعد خرقا واضحا لمبادئ القانون الدولي وعليه فان تحقيق الأمن الإقليمي يتطلب نبذ استخدام القوة أو التلويح باستخدامها في إطار العلاقات الخارجية لدول الإقليم .

ز- اعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي أو العالمي

ورغم ذلك فان الأمن الإقليمي قد تعتريه بعض لاضطرابات والخلافات نظرا لعدة أسباب يمكن الإشارة أليها علي سبيل المثال لا الحصر :-

- كثرة الخلافات والتناقضات الأمنية بين وحدات الإقليم .
- التفاوت بين دول الإقليم من حيث التوزيع السكاني والاقتصادي فأكثر المناطق الكثيفة بالسكان تفتقر إلى موارد اقتصادية ملائمة في حين نري الدول ذات الموارد الاقتصادية الضخمة تفتقر إلى الكثافة السكانية المناسبة مما يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين دول الإقليم .
- غياب الجهاز الأمني المشترك لصنع القرار الأمني علي المستوي الإقليمي .

- التباين في المدركات السياسية بين دول الإقليم واختلاف تقديرها لمكامن التهديد في تفسير الأمن الإقليمي حسب تصوراتها الذاتية .
- ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين الإقليم وخاصة علي الصعيد الاقتصادي.

تلك الأسباب ستؤدي حتماً إلى عدم وجود تصور واضح ومتكامل لمفهوم الأمن الإقليمي الذي تفرضه المتغيرات الحاصلة ومن ثم فان محاولة التغلب عليها بناء علي نظرة واقعية تجمع بين الإدراك المستقبلي مع ضرورة مراعاة الوضع الراهن ربما يؤدي إلى اجتياز الخلافات الثانوية والتناقضات الإقليمية .

علاوة علي ما سبق فانه من الأجدى أن تكون ترتيبات الأمن الإقليمي نابعة من دول المنطقة دون تدخل خارجي متلائمة مع تحديد حجم ونوع التهديدات المنتظرة التي قد تتعرض لها دول الإقليم إضافة إلى بلورة الأهداف المراد تحقيقها مع تبين المنهج المؤدي إلى ذلك بحيث يتم أبعاد المصالح الأمنية المشتركة عن الخلافات بين هذه الدول مع ضرورة تحقيق الأمن المجتمعي الشامل بجميع أبعاده مع ضرورة وضع العامل الاقتصادي للأمن الإقليمي في الاعتبار للوصول من خلاله إلى تحقيق بقيه عوامل الأمن وكل ذلك مع مراعاة المصالح القومية للدول الأخرى حتى يكون للأمن الإقليمي نظام واقعي يواكب المتغيرات الدولية من ناحية ولا يتغاضي أو يتجاهل مصالح النظام الدولي الأخرى

- **تحديات وتهديدات الآمن الإقليمي :**

(١) للأمن الإقليمي ثلاثة مستويات متداخلة من التحديات والتهديدات

- والتحدي الأول هو آمن كل دولة في الإقليم علي حدة في مواجهة التهديدات سواء من الداخل أو الخارج .
- بينما التحدي الثاني هو والسلم المتبادل بين الدول المنضوية في هذا الإقليم .
- أما التحدي الثالث فيتمثل في آمن الإقليم ككل والذي يتحقق بنجاح دول الإقليم في إدارة علاقاتها الخارجية بوصفها كتلة إقليمية واحدة بحيث يأتي تحركها نابعا من دراسة موضوعية للمواقف والأهداف التي تحددها المصالح المشتركة لدول الإقليم .

غير انه إضافة لذلك تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي لأي نظام آمني إقليمي هو تحقيق الاستقرار في منطقة بيد أن الوصول لهذا الاستقرار يتطلب وجود توازن بين دول الإقليم ليس المصالح فحسب بل بتوازن القوي الذي هو الضامن ضد إمكانية قيام أي وحدة من الوحدات المنتمية لهذا الإقليم باستخدام قواتها منفردة لإنهاء أي نزاع ينشب في المنطقة لصالحها وهذا ما قد يوضح السلوك الإيراني باستخدام القوة في احتلال الجزر الثلاث في منطقة الخليج

فالنظام الأمني الإقليمي الناجح هو الذي يحقق الاستقرار لكل الدول المنتمية أليه وهذا لا يتم ألا بتطبيق قاعدة الأمن النسبي المتبادل وليس قاعدة الأمن المطلق فالقاعدة الاولي تقوم علي التعاون بين دول الإقليم ككل أما الثانية فتعني الهيمنة لمصلحة دولة واحدة فقط في الإقليم .

(١) أن دراسة العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن بشكل عام والأمن الإقليمي بشكل خاص ضرورة لابد منها لكي يتم تحديد العمل الاستراتيجي لدرء تلك التهديدات أدراك أبعادها ودرجتها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها علما بان تلك التهديدات لها طابعان أحدهما داخلي والآخر خارجي فهناك مثلا تهديدات اقتصادية اجتماعية ثقافية سباق تسلح إرهاب تطرف حدود وسيادة أن نقطة البداية الصحيحة لتحديد ذلك هي انه يجب تحديد منطقة الأمن الإقليمي المراد دراستها من حيث عدد وحداتها وطبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكي يحدد في ضوئها نوعية تلك التهديدات ومخاطرها وقوتها وطرق التصدي لها ومواجهتها .

(٢) ونظرا لعدم تحديد الأمن الإقليمي بصورة حصرية منطقة الخليج أو غيرها فانه من الأجدر التحدث عن مجموعة من العوامل التي تؤثر في غيرها تحديد التهديدات بشكل عام وسواء علي المستوي الأمني العام أو علي مستوي الأمن الإقليمي والتي تتلخص فيما يلي :

١- طبيعة التهديدات أي تأثيرها ونوعيتها و إبعادها

٢- مكان لتهديد بمعني اتجاهاته وطريقته بشكل مباشر أو غير مباشر

٣- زمان التهديد من حيث تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدي صيرورته مؤقتا كان أم مستمرا ثابتا أم متغيراً.

٤- درجة التهديد أي مدي قوته وخطورته حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئي شاملة للقوي الذاتية أو الإقليمية للحد من تأثيره .

٥- نخلص من ذلك إلى أن مدلول كلمة الأمن في التعبير اصبح ينصرف إلى حشد من القوة في المجتمع السياسي لتوفير القدرة الذاتية علي مواجهة المفاجآت والمخاطر التي تهدد أمنه أو تقلص من حقوقه أو حدوده أو ثرواته أو تؤثر علي قيمة وكيانه أو تنال من تماسكه واستقراره السياسي والاجتماعي من الداخل أو من الخارج وان الآمن الإقليمي وما ينطوي عليه من توفير حالة الاستقرار في منطقة الإقليم فانه نوع من التحالف بين وحدات إقليم معين لتنسيق الدفاع عن هذا الإقليم إضافة لابعاد الأمن الإقليمي التي تتمثل في الأهمية الجغرافية للإقليم من حيث المساحة والتضاريس وتأثيرها علي الأمن الإقليمي وكذلك توزيع وحجم السكان

والاقليات وتأثيرها علي الأمن الإقليمي بجانب دور البعد الاجتماعي والعسكري والسياسي والاقتصادي ومدي التشابك بينهم في تحديد تأثيرها علي الأمن الإقليمي.))))

- **الأمن الدولي**

الأمن الدولي ويشير هذا المفهوم إلى الهدوء والاستقرار وغياب تحديد ليس فقط بالنسبة لدولة واحدة أو مجموعة معينة من الدول وإنما للمجتمع الدولي بأسره . وبالتالي يتخطى هذا المستوى الحدود التي يفرضها المجتمع القومي حول مفهوم الأمن . فما الذي يثير الحديث عن الأمن الدولي ؟

- **المفاهيم النظرية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة :**

لقد تم تصوير مرحلة ما بعد الحرب الباردة علي انها مرحلة " نظام دولي جديد " في حين أنها لم تشكل القواعد الأساسية التي قيام نظاك كهذا . فما يشهده العالم اليوم هو تطور وتحول في العناصر التي تحكم واقع العلاقات الدولية ، وليس بنظام جديد كما تم تصويره لذلك فهناك اتجاه رئيسي يعتبر ان التحولات الدولية التي ظهرت ما بعد الحرب الباردة ، قادت الي تعبير هدم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية (إلي جانب الدول (القوي عبر الوطنية المؤشرة) ، إلا أنه هناك اختلافات حول توصيف المقصود بالتحولات الجديدة التي شهدها النظام الدولي .

ويعتبر بعض الباحثين أن هذه التحولات تتجسد في عالم يسوده السلام والأمن ، وبعضهم الآخر يتجه إلي ابراز الفوارق الجوهرية بين مرحلة الحرب الباردة والمرحلة التي تلتها ، كما أن هناك اختلاف حول الأبعاد التي تحكم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إن من حيث ارتباطها بهيكل النظام الدولي أو بمصادر التهديد التي تهدد النظام الدولي ، أو باتجاهات التفاعلات داخل النظام ، أو مدي اهمية التحكم الجماعي علي المستوي العالمي ، بالإضافة إلي وضع الدول النامية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وتعتبر مسألة تكوين المفاهيم ، من بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية ، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الاجماع بين المختصين حول معناها ، ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن ، بيد أن الباحث مضطر إلي تبني ولو بتحفظ، تعريف علي الأقل للمفردات النظرية المركزية التي يستخدمها ، عموما يمكن القول أنه من احدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان ، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم ، يعرف بوزان الأمن بأنه " العمل علي التحرر من التهديد " وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات علي الحفاظ علي كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية .

هذا التعريف الذي اقترحه بوزان يعتبره الجامعي الفرنسي داريوباتيستيلاء تبسيطا لمعني ارنولد ولفرز (ينتمي إلي المدرسة الواقعية) عام ١٩٥٠ وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الاجماع بين الدارسين ويبدو واضحا أن بوزان يستفد في تحليله لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم ، علي ما كتبه والفرز ، كما أنه يعتبر مقاربة ولفرز للأمن احسن مقاربة مفهومية عرفت إلي حد الآن . حسب ولفرز فإن " الأمن في أي معني موضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية ، في معني ذاتي ، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم " ، وفي محاولة لتحديد معني الأمن نوجز تعريف ميكائيل ديلون لأنه ينبه إلي جانب أساسي ، إذ يري أن الأمن مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا ، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم ، احتواء ، إقصاء وتجييد الخوف ، فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللا أمن وهذا ما عبر عنه ديلوم بـ (اللا) أمن " (in) Security " .

- **تغيير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة :**

في أعقاب دخول العالم الي مرحلة الحرب الباردة بين القطبين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) حيث ساد نظام عالمي ثنائي القطبية في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية – لتسيطر النظرية الواقعية علي فكرة الأمن ومفاهيمه ولتصبح الأول بلا منازع خلال فترة اربعة عقود من الزمان (١٩٤٧ – ١٩٨٥) .

وكما يذكر أحد الآساتذة في مجال الأمن والعلاقات الدولية فإن باقي المدارس والنظريات الأخري التي ظهرت وتحدت المدرسة الواقعية (مثل الليبرالية ، الليبرالية الجديدة ، أبحاث السلام

.....) جاءت كلها لتدور في فلك الواقعية بانتقاد مقولاتها والتعليق عليها ، وبالتالي فقد كان اسهامها تابعا وليس مستقلا لما جاءت به الواقعية التي اتت سيطرتها علي فكرة الأمن ومفاهميه في تلك المرحلة (الحرب الباردة) انعكاسا لهيكل علاقات القوة والأمن القائمة .

وإذا كانت النظرية الواقعية للأمن قد سيطرت علي دراسة وواقع العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينات ، فإن التغيرات التي حدثت في بنية العلاقات الدولية منذ الستينيات من القرن العشرين ساهمت في العمل علي توسيع نظام المفهوم " الواقعي " لضيق الأمن .

ومع مطلع التسعينيات ، انتهت الحرب الباردة وانتهت معها القطبية الثنائية والعديد من الملامح والخصائص المرتبطة بها ، ووجدت النظرية الواقعية نفسها امام تحديات كبرى تهدد مصداقيتها خاصة بعد زوال النظام الدولي (الحرب الباردة) الذي مثل ها بيئة خصبة للنمو والازدهار ، واستمر ذلك حتي جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتعيد المدرسة للمدرسة الواقعية جزءا هاما من سطوتها وبذلك (بالتالي) سوف نتعرض في هذا المبحث إلي ، أولا مفهوم الأمن في مرحلة الحرب الباردة ، ثانيا مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة :

أولا : مفهوم الأمن في مرحلة الحرب الباردة .

النظرية الواقعية والمفهوم الضيق للأمن :

سيطرت النظرية أو المدرسة الواقعية التي تتبني المفهوم العسكري الضيق للأمن علي تلك المرحلة ، وتعود الجذور التاريخية للمدرسة الواقعية الي كتابات قديمة في اليونان والصين ، كما وجدت جذورها في كتابات " توماس هوبز " الذي رأي ان القوة هي اساس السلوك الانساني وكتابات " ماكس فيبر " الذي اعتبر القوة محور السياسات الدولية غير أن المؤسس الحقيقي للنظرية الواقعية هو " هانز مور جنتو " في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم الصراع من اجل القوة والسلام) حيث لخصها في مجموعة من المبادئ هي : العقلانية المتمثلة في الاختيار بين البدائل واتخاذ القرار ، والمصلحة المتمثلة في القوة والعمل علي تكييف المصالح المتصارعة ، والبقاء باعتباره الهدف الأول للسياسة الخارجية للدول التي تسعي أولا لحماية وجودها ، والاختلاف بين قواعد عمل السياسة الخارجية والسياسة الداخلية حيث أن هناك فصلا تاما بينهما ، وأن المصالح تتحدد وفق شروط القوة وليس وفقا للقواعد الاخلاقية .

وتحتل القوة دورا محوريا في النظرية الواقعية ، فالسياسات الدولية كما عرفها مورجنثـــاو هي صراع من اجل القوة ، والدول في تنافسها علي القوة تسعي أما إلي الحفاظ علـــي الوضـــع القائم أو التوسع الامبريالي أو الحصول علي المكانة .

الواقعية الجديدة :-

انطلقت الواقعية الجديدة من السعي إلي تلافي الانتقادات والعجز عن التفسير الذي واجهتـــه الواقعية التقليدية ومن رواد الواقعية الجديدة " كينيث والتز "بفكرته عن الواقعية البنيويـــة التـــي ركزت علي بنية النظام الدولي باعتبارها محددا لسلوك الوحدات الدولية بما فـــي ذلـــك الـــسلوك التحالفي ، وذلك مقابل تركيز الواقعية – كما نظر لها مورجنثاو – علي عناصر داخـــل الوحـــدة الدولية نفسها ، فالواقعية الجديدة تعطي لهيكل النظام الدولي الدور الرئيسي في توجيه التفـــاعلات مع الابقاء علي مفهوم القوة كمتغير رئيسي رغم انها تعتبره أقل من أن يكون غاية في حد ذاته ، بل باعتباره مكونا هاما في تفاعلات العلاقات الدولية .

ومن خلال ما سبق يمكن أيجاز المقولات النظرية التي قامت عليها المدراسة الواقعية والتي سيطرت في مرحلة الحرب الباردة فيما يلي :-

١- أن الدولة هي الفاعل الرئيسي – إن لم يكن الوحيد – في السياسة الدولية .

٢- أن الدول تسعي إلي تحقيق مصالحها بشكل عقلاني ورشيد .

٣- أن التعاون بين الدول هو أمر في غاية الصعوبة ، سواء من حيث التحقيق أو المحافظـــة عليه لأنه في ظل نظام تنافسي سلطوي لا تثق الدول في بعضها ، كما تكون معارضـــة لتفـــوق أحداها وفوزها بشكل مطلق .

٤- أن القوة والأمن عنصران اساسيان للدولة .

٥- ان الحفاظ علي الوضع القائم هو الغاية المطلوبة .

٦- أن الحرب اداة للعمل والحركة الخارجية ، فالحرب أداة لتصحيح الاختلال فـــي تـــوازن القوي ، تؤدي إلي احداث تغيير داخل النظام دون التأثير علي جوهره أو طبيعتـــه الفوضـــوية ، بمعني ان الحرب تؤدي إلي تغيير الدولة المهيمنة في النظام دون أن تغير من اسس النظام .

رؤية المدرسة الواقعية للأمن :

رأينا أن أفكار المدرسة الواقعية قد سادت خلال مرحلة الحرب الباردة ، وأن تلك السيطرة تعود في جزء كبير منها إلي طبيعة النظام الدولي وهيكل علاقات القوة التي كانت سائدة في تلـــك المرحلة .وهو الأمر الذي انعكس بدوره علي الأمن ، فالأمن وفقا لهذه المدرسة هو أمن الدولـــة State Security ، أن أنه ينصرف إلي الحفاظ علـــي اقلـــيم الدولـــة وتماســـكها الاجتمـــاعي

واستقرارها السياسي ، وتعتمد الدولة علي قدراتها وامكاناتها وأدواتها العسكرية الوطنية لتحقيق ذلك الأمن ، ويسمو البعد العسكري للأمن علي غيره من الأبعاد ، وأمن الدولة علي سواء من المستويات لمفهوم الأمن ، فالمدرسة الواقعية تدني أن الأمن الدولي هو علاقات الأمن فيما بين (الدول) ، ويختفي فيها الأمن الكوكبي Global ، ويتواري مفهوم الأمن الاقليمي ويضيق ليختزل في مفهوم البقاء ويزدهر في ظل مناخ الصراع والتوتر والحرب .

ولذلك فقد اختزل مفهوم الأمن في حقبة الحرب الباردة في تقاطع مفهومين – هما التهديديات threats التي تتعرض لها الدولة والقدرات Capabilities التي تمتلكها الدولة ، فعندما تزيد القدرات تصبح الدول عرضة للهجوم (ضحية العدوان) وعندما تزايد القدرات علي التهديدات تتحقق معضلة الأمن والتي علي في حوهرها معضلة الدائرة المغلقة لغياب الأمن ، فعندما تسلح الدولة نفسها (حتى وإن كان بهدف الدفاع عن النفس) فإنها تضعف من امن جيرانها لأنها تحول ميزان القوى لصالحها ، وبالتالي سوف تستجيب الدول الأخرى لذلك عن طريق انها ستكون مجبرة علي زيادة قوتها العسكرية وقدراتها من اجل استعادة التوازن ، وهكذا تدخل الأطراف في " سباق التسلح " الذي ساد بقوة وعنف خلال الحرب الباردة بين القطبين ، سواء علي مستوي التسلح النووي أو التقليدي وهو السباق الذي لم يقتصر علي القطبين فقط بل امتد إلي من تبعهما من حلفاء وأصدقاء .

حيث نظر إلي الأمن من زاوية ، القوة القومية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين فالواقعيون اعتبروا الأمن كمشتق من القوة وإن كانت بعض الدراسات قد تبنت نظرة اشمل وأوسع لاسيما في الدراسات الخاصة بدول العالم الثالث (تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية مثل بقاء الدولة ، البناء الوطني ، الشرعية السياسية ، الاندماج ...)

كما أثبتت هذه الأخيرة (الدراسات) أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية وبالتالي وجود اختلافات بين الدول المتقدمة والنامية من حيث المسائل الأمنية حيث تأتي التهديدات لدول الجنوب أساسا من مناطقها ، إن لم تأتي من داخل هذه الدول نفسها ، وهذا راجع للقرب الجغرافي علي ضعف البني الدولتية ،عبر شرعية الأنظمة ، مما يتسبب في مشاكل امن داخلية للدولة والتي غالبا ما تتحول إلي صراعات بين الدول عبر الكيانات السياسية المجاورة . كما ينظر لسمي القوى الكبرى للأمن كسبب لحالة اللا أمن في دول الجنوب .

هذا لا يعني أن الأبعاد الأخرى للأمن كانت مهملة تماما ، ذلك لأن العديد من الدراسات اهتمت بجوانب الاعتماد المتبادل لعلاقات الأمن وكانت هذه المقاربة هامة لأنها عرضت بديلا لنموذج الصراع من اجل القوة كوسيلة التفسير الدينامية الأساسية للسياسة الدولية ، وهكذا وسع

هذا المفهوم بشكل كبيرة ليشمل الجوانب العسكرية ، الـسياسية والاقتـصادية ، والاجتماعيـة ، والثقافية وقد ميز بوزان بين أربعة أبعاد سياسية للأمن ، الأمن العسكري ويخـص المـستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنواب أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر ، الأمن السياسي ويعني الاستمرار التنظيمي للدول ، نظم الحكومـات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلي الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم علي مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدولـة . الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات علي إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة ، الثقافة ، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها ، وكذا التهديـدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها ، الأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة علي المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقـف عليـه كـل الأنشطة الإنسانية ، حيث لا تعمل هذه القطاعات بمعزل عن بعضها البعض ، بل كل منها يحـدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية ، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات ، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات .

فملا يلاحظه وليد عبد الحي ، أن التحول التدريجي من معني دفاعي لمفهوم الأمن القـومي إلي مفهوم شمولي يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي . لاسيما الاقتصادي منهـا " جعـل مـن مفهوم " النمو الاقتصادي متغيرا رئيسيا في الحركة إذ تشير مختلف الدراسات إلي أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبـوط في سلم القوي الدولية ، ونتيجة لأهمية دور هذا المتغير (الاقتصادي) في " تحديد اتجاه وسـرعة الحركة ، اندفعت الدول إلي استثمار نهب للطبيعة لضمان مكان أفضل علي سلم القـوي ويعتمـد هؤلاء علي مرجعيات الفكر الواقعي مثل هربز الذي يعتبر في " حال الطبيعة " أن كـل وحـدة سياسية تتطلع إلي البقاء وعليه يقول أيمون آدون أنه في " حال الطبيعة " الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية إذ يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن " الأهداف الأبدية " وفي نموذج وحدات سياسية مستقلة يمكن أن يؤسس الأمن علي ضعف المنافسين (نزع تسلح شامل أو جزئي) أو علي القوة التي يتمتع بها الطرف المعني . يتطابق الخيار الأول والإستراتيجية الأمنية الغربية اليوم في المتوسط ، والقائمة أحيانا علي نزع تسلح أحادي يستهدف العرب حصرا .

وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز علي الدولة القومية (أمن حدودها ، سيادتها ، استقرارها ....) باعتبارها الفاعل المركزي ، إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ، ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

رغم انتقاد بوزان للمنظور الواقعي فيما يخص الأمن لربطه هذا الأخير بالقوة حصرا وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية فإن تحليله يبقي واقعيا خاصة من حيث تبنيه لمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي التي يعني بها غياب سلطة مركزية ، إذ يقول أنه نظرا لكون **** النظام الدولي فوضوية (بدون سلطة مركزية) في معظم أبعاده التنظيمية (السياسية الاقتصادية والاجتماعية) فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هي الوحدات " وبما أن الدول هي الوحدات المسيطرة ، فإن الأمن القومي هو القضية المركزية " وبما أن المطالبة بالسيادة ينكر أتوماتيكيا الاعتراف بأي سلطة سياسية عليا ، فإن نظام الدول ذات السيادة مهيكل سياسيا كفوضوي ، وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه لوجود الدول .

١- الدول هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن لأنها هي إطار النظام وأيضا المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة وهذا ما يفسر سيطرة السياسة ذات العلاقة ب " الأمن القومي"

٢- الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن ، إذ تقيم دينامية الأمن علاقة سببية ومتبادلة الاعتماد بين الدول وقد لا تسيطر قضايا اللا أمن الداخلي علي أجندة الأمن القومي ، لكن التهديدات الخارجية تشكل عنصرا أساسيا لمشكلة الأمن القومي .

٣- أنه في ظل الفوضوية ، فإن الأمن لن يكون إلا نسبيا أبدا مطلقا ولهذا السبب الأخير فإذا حدث تغير في السلطة الفوضوية للنظام الدولي توجب إعادة النظر في مجمل إطار إشكالية الأمن.

المفاهيم المختلفة للبيئة الأمنية الأوروبية فيما بعد الحرب الباردة :-

يمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم نظرية مركزية في تحليل الأمن تتمثل في توازن القوي والأنظمة الأمنية Security Legimes والمجتمعات الأمنية ، فقد تم استخدام هذه المفاهيم لشرح التحول في البناء الأمني الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة ، ففيما يتعلق بنظرية توازن القوي ، توقع المدافعون عنها أن نهاية القطبية الثنائية وغياب التهديد الموحد للدول الأوروبية المتمثل في الاتحاد السوفيتي السابق سيؤدي إلي عزلة الولايات المتحدة الأمريكية وتفكيك حلف الناتو وكذلك ظهور توازن القوي من جديد في أوروبا. إلا أن التحول الحقيقي في البناء الأمني الأوروبي أثبتت عدم صحة هذه التوقعات ، حيث ظل حلف الناتو متواجدا بل وتوسع في مجاله الوظيفي والجغرافي ، وكذلك بدلا من العودة إلي نظام توازن القوى ، فقد دعمت الحكومات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الأمنية الثنائية ومتعددة الأطراف من خلال ترتيبات جديدة .

أما النظرية الثانية التي تقوم علي فكرة الأنظمة الأمنية ، فرأت أن النظام الدولي الحالي ليس نظاما تعدديا ولكنه نظام أحادي القطبية ، ويؤي أصحاب هذا الاتجاه ان الأحادية القطبية توفر النظام والاستقرار بسبب عدم التكافؤ في القوة ، وهو ما قدم عاملا مساعدا في فهم لماذا امتنعت الدول الأوروبية عن اللجوء إلي التوازن مع القوى المسيطرة ، وتقوم هذه النظرية علي مفهوم " النظم الأمنية " ويعرف هذا المفهوم علي أنه " مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد وإجراءات صنع القرار التي يتقارب حولها الفاعلون في منطقة معينة في العلاقات الدولية " ففي ظل نظام متعدد القوى تدعم النظم الأمنية الاستقرار لأن الدول تقدر السلام والتعاون وتحجم عن التوسع وتري في العمل الأحادي تكلفه كبيرة ، وحتى إذا تغيرت البيئة الدولية – مثل ما حدث مع نهاية الحرب الباردة – تستطيع هذه النظم أن تتعايش بسبب توقع كل منها أن الآخر سوف الشيء نفسه وسوف ترفض تغيير الوضع القائم ومبدأ المعاملة بالمثل ، وتدعم تطورات الأمن الأوروبي منذ التسعينيات هذا الاقتراب ، لأنها تفسر لماذا لم يتم تفكيك حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة بل وتوسيع دوره ونطاقه الجغرافي أيضا .

أما النظرية الثالثة فتتمثل في المجتمعات الأمنية Security commuities ، حيث يعرف المجتمع الأمني التعددي علي أنه منظمة من الدول التي تحتفظ بتوقعات متبادلة بالتغير السلمي وطبقا لما يقوله Alder and Barnett يتم تسهيل قيام هذه المجتمعات من خلال ثلاثة عوامل يعتمد كل منهما علي الآخر وتتمثل في :

١- الظروف السريعة مثل التغيرات في التكنولوجيا والتغيرات الديمغرافية والاقتصادية.

٢- التفسير الجديد للعلاقات الاجتماعية والتهديدات الخارجية .

٣- العوامل التي تقود إلي الثقة المتبادلة وإلي تطوير هوية جماعية مثل المعاملات التجارية والمالية والمنظمات ومثلها مثل النظم الأمنية تستفيد المجتمعات الأمنية من قدرة دولة قوية علي دفع الآخرين للحفاظ علي موقف جماعي ، ويقع الفرق الوحيد بين الاقترابين في أن نموذج المجتمع الأمني يعول علي الهوية الجماعية في تقوية وتوطيد السلام والاستقرار .

وبالتطبيق علي التغيرات في البناء الأمني الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة ، يرى مفهوم المجتمع الأمني أن أوروبا لم تعد إلي نظام توازن القوي بسبب تطور المجتمع الأمني بين دول أوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلاوة علي ذلك يفسر اقتراب المجتمع الأمني سعي دول وسط وشرق أوروبا للانضمام إلي حلف الناتو والاتحاد الأوروبي .

ورغم تفسير هذه النظريات لبعض التطورات في الأمن الأوروبي إلا أن تطـــور وتحـــول البناء الأمني الأوروبي يظل أكثر تعقيدا مما تقترحه هذه النظريات ، فمع التسليم بأن الناتو يظـــل أكثر المنظمات الأمنية الأوروبية أهمية ، إلا أنه تم إنشاء عدد كبير من المؤسسات الأمنية بـــين الدول الأوروبية وهي تنشأ في الغالب من مصالح ضيقة بين الدول لحل مشكلة محددة وبالتالي تم تكثيف التعاون الأمني الثنائي والثلاثي منذ نهاية الحرب الباردة من اجـــل القيـــام بمـــشروعات قصيرة ومتوسطة المدى .

وتتمثل النقطة المحورية في فهم محدودية نظرية توازن القوي واقتراب الـــنظم الأمنيـــة ، والمجتمعات الأمنية في أن هذه النظريات اتجهت إلي قصر مفهوم الأمن في غياب الحرب ، ومن هنا دعا بعض الباحثين إلي فكرة حكم الأمن التي تذهب علي تعريفها للأمن لأبعد من ذلك ليشمل الصراع الداخلي والجريمة عابرة الحدود والإرهاب فأحد أسباب تغير طبيعة صنع السياسة الأمنية في أوروبا يتمثل في توسيع فكرة الأمل بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث لا ينطبق مفهوم الأمـــن الأوروبي ألا أن الحفاظ علي حدود الدولة فقط ، بل يشمل أيضا حماية المجتمعات والأفراد داخل الدولة ، ومع توسيع مفهوم الأمن الأوروبي يتم إدراك التهديدات أيضا بطريقة موســـعة لتـــشمل تهديدات تتعدي إقليم الدولة وتتراوح ما بين عدم كفاءة الهياكل السياسية والأمنية وما بين التدهور البيئي .

الأمن القومي في الجزائر

إن مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة لأمن الجزائر ليس فقط لأنه شكل علي مـــر العصور جبهة انكشاف إستراتيجية ولكن أيضا لأن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار فيه ذلك أن كل المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض زيـــادة علـــي أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا (نحو ايطاليا واسبانيا) وهذا ما يمكن التعبير عنه بالأمن الطاقوى لكن ليس بالمفهوم الغربي أي التبعية للخارج في مجال الطاقة ، وإنمـــا بمعنـــي تأمين طرق تصدير هذه الطاقة نحو الخارج ، ومن حسن حظها أن الـــدول المـــستوردة لنفطهـــا وغازها علي استعداد لحماية طرق الإمداد ولو اقتضي الأمر اللجوء إلي القوة ، فطرق الإمدادات من الجزائر نحو أوروبا الغربية ليست مهددة لكنها تبقي منكشفة اقتـــصاديا ، فـــإن الاســـتقطاب الجغرافي لتجارة بلد ما يجعل اقتصاده معرضا للصدمات الخارجية حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية كالمواد الغذائية .

ويتميز الاقتصاد الجزائري بانكشاف مخيف في المجال ، ذلك أن حوالي ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي ، بينما لا تمثل هذه الأخيرة أي ثقل يذكر في تجارة الاتحاد الخارجية ، كما أنها تعاني من عجز غذائي مزمن إذ تشكل المواد الغذائية أكثر من الربع من مجمل وارداتها سنويا . وهذا ما قد يعرضها للتداعيات السياسية للاستقطاب الجغرافي لتجارتها الخارجية ، وبالتاي تنويع الشركاء التجاريين من أبرز أولويات سياسة الأمن القومي الجزائري .

بشريا / يتمركز جل سكان الجزائر في شمال البلاد وبالتحديد علي الشريط الساحلي أو في تخومه يجعل أمن البلاد منكشف علي الجبهة الشمالية . كما توجد مخاطر أخرى كأن تعترض جماعات إرهابية سفن المسافرين الجزائريين في عرض مياه المتوسط مثلا ، وقد يتعرض أفراد من الجالية الجزائرية إلي اعتداءات واسعة في الغرب خاصة مع الجو العدائي السائد في بعض البلدان الغربية ، ولذا فمفهوم أمن الجزائر القومي يجب أن يشمل أيضا أمن رعاياها في الخارج ، فالدول الغربية وسعت منذ عقود تصورها لأمنها ليشمل سلامة رعاياها أينما وجدوا وهي تقيم الدنيا ولا تقعدها في حال اعتداء علي احدهم ، بينما تلتزم الدول العربية والعالم ثالثية عموما صمتا رهيبا أمام الاعتداءات المتكررة علي رعاياها في الغرب .

وهناك أبعاد أخرى أساسية بالنسبة لأمنها لا تقل أهمية عن التي سبقت وهي الأبعاد المائية والبيئية ، فالبعد المائي مسألة بالغة الحساسية في الجزائر التي تعاني عجزا مزمنا في هذا المجال وهو مرشح للتفاقم في ظل النمو السكاني الحالي وندرة الموارد المائية أو علي قلتها وسوء تسييرها واستغلالها .

فالمسألة المائية أكثر إلحاحا في الجزائر من غيرها من الدول المغاربية بفعل ثلاث عوامل ، النمو السكاني ، حاجيات التنمية ، والتصحر ، وهذا العالم الأخير هو الذي قصدناه بالبعد البيئي ، وهو من اخطر التهديدات البيئية في البلاد في الوقت الراهن بناء علي ما سبق ، نستنتج أن الشواغل الأمنية للجزائر متوسطيا تتعدي الجانب العسكري البحت (تهديد مسلح محتمل) إلي أبعاد اقتصادية ، طاقوية ، سكانية وبشرية وبيئية ...الخ .

فالأمن الجزائري بصفة عامة متعدد الأبعاد وكما لا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط ، بل ينحو لأن يكون من قبيل **** لولا وجود ثلاث بؤر توتر (ليست كلها جغرافية الطبيعة) في المنطقة ، نزاع الصحراء الغربية ، ولأزمنته (المطالب الترابية للمغرب) الصراع العربي

الإسرائيلي وأخيرا النهج الاورو – أطلسي في المتوسط المتغير للقلق والقاضي بنزع تسلح أحادي الطرف (التركيز علي الصواريخ البعيدة المدى التي تمتلكها أو قد تمتلكها البلدان العربية) .

الوضع الجيوبوتيكي للجزائر وتأثيره على الأمن القومي :

لحكم موقعها الجغرافي ، توجد الجزائر في قلب منطقة جيو سياسية (المغرب العربي) قريبة من أوروبا يفصلها عنها المتوسط ، في الجنوب تشكل الصحراء عمقها الأفريقي وتضعها في اتصال مباشر مع أفريقيا السوداء ، وعليه يمكن تحديد دوائر الأمن القومي الجزائري في الدوائر التالية : المغاربية ، العربية ، الأفريقية والمتوسطية ، وهي تمثل مناطق امن حيوية بالنسبة لأمتها.

فكثيرا ما استخدمت الجزائر الدائرتين الأفريقية والعربية التي تعتبرها مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دورا بارزا للدفاع عن أمنها القومي وتقوية موقفها حيال بعض القضايا مثل نزاع الصحراء الغربية متجاهله الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية ، فاقتصاديا معظم مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط ، وطاقويا عملية تصدير البترول والغاز كذلك تتم عبر المتوسط ، كما تتقاطع الدائرة المتوسطية والأبعاد السكانية (كون المناطق الساحلية ذات كثافة سكانية عاليه) .

إلا أن المتوسط ظل غائب ولسنوات في دوائر الأمن الجزائري القومي ، ويفسر عدم الاكتراث الاستراتيجي هذا حتى مطلع السبعينيات بالمتوسط وتهميش الجزائر لبعدها المتوسطي بعاملين أساسين ، أولهما ، ثقل الماضي التاريخي (الغزوات المتتالية والاستعمار الفرنسي) ، فالمتوسط كان دائما بالنسبة للجزائر جبهة تعرض وانكشاف وثانيهما ، حجم التهديد البري علي الجناح الغربي أرغمها علي تركيز جهودها علي هذه المنطقة وهذا ما يفسر تحركها الجيز سياسي أفريقيا نظرا لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربيا (قضيتي الحدود مع المغرب والصحراء الغربية) .

بعد ذلك ظهر المتوسط كبعد مستقل للأمن القومي الجزائري في مطلع السبعينيات ، حيث اقترح الرئيس الراحل هواري بومدين في ابريل ١٩٧٢ عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي (وارسو والأطلسي) ، حيث قامت هذه المبادرة علي أساس شعار " المتوسط للمتوسطين " الذي رفعته في تفكك الحقبة ، وفحواه أن لا مبرر لوجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط .

وبفضل تزعم الجزائر لدول عدم الانحياز تمكنت من إدخال مشاكل الأمن في المتوسط كأحد أهم اهتمامات الحركة ، وهذا ما أكدته الحركة (عدم الانحياز) في كولومبو علي الارتباط الوثيق بين الأمن في المتوسط والشرق الأوسط وأوروبا وعلي تحويل الحوض إلي منطقة سلام وتعاون.

وفي إطار جماعي عبر حركة عدم الانحياز تحركت الجزائر متوسطيا بالتعاون مع بعض الدول (كمصر ويوغسلافيا) منذ قمة عدم الانحياز التاريخية في الجزائر سنة ١٩٧٣ التي تنادي بتحويل المتوسط إلي منطقة سلام ، أنظر عماد عوض " الأمن والسلام في البحر المتوسط " السياسة الدولية (القاهرة) ، عدد ٩١ ، جانفي ١٩٨٨ ، ص٢٠٧ .

- **الخاتمة**

نخلص من كل ذلك إلى أن مدلول كلمة الأمن في التعبير أصبح ينصرف إلى حسن من القوة في المجتمع السياسي لتوفير القدرة الذاتية علة مواجهة المفاجآت والمخاطر التي تهدد أمنه أو تقلص من حقوقه أو حدوده أو ثرواته أو تؤثر على قيمة وكيانه ، أو تنال من تماسكه واستقراره السياسي والاجتماعي من الداخل أو من الخارج . وأن الأمن الإقليمي وما ينطوي عليه من توفير حالة الاستقرار في منطقة الإقليم ، فإنه نوع من التحالف بين وحدات إقليم معين لتنسيق الدفاع عن هذا الإقليم . إضافة لأبعاد الأمن الإقليمي التي تتمثل في الأهمية الجغرافية للإقليم من حيث المساحة والتضاريس وتأثيرهما على الأمن الإقليمي ، وكذلك توزيع وحجم السكان والأقليات وتأثيرهما على الأمن الإقليمي ، بجانب دور البعد الاجتماعي والعسكري والسياسي والاقتصادي ومدى التشابك بينهم في تحديد تأثيرها على الأمن الإقليمي .

• الهوامش

[1] - Barry Buzan , People States and Fear : Agenda for International Security Studies in the post Cold War Era , 2ed edition ,(BOULDER, Lynne Rienner Publisher s , 1991) , pp. 18-19.

[2] – عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٥، ص ١٤.

[3] – د/ حسين محمد الظاهر ، الأمن القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة دراسات يمنية ، العدد ٤٨، (صنعاء : ١٩٩٢م) ، ص ١٥٨.

[4] – رفعت سيد أحمد ، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان : دراسة في تطور المفهوم ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، (تونس : ١٩٨٤م) ، ص ٨٠.

[5] – عبد المنعم المشاط ، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، مصر ، دار الموقف العربي، ١٩٨٩، ص ١٤.

[6] – معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٢، ص ٢١.

[7] – إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٨٤، ص ٢٩٣.

[8] – عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، ط ٣، المؤسسة الوطنية العربية للنشر والدراسات ، ١٩٩٠، ص ٣٣٠.

[9] – عمرو عبد الكريم سعداوي ، مفهوم العولمة ، موقع إسلام أو لاين ، ٢/١٧/ ٢٠٠٢ www.islamonline.net

[10] – د. محمـــــد شـــــومان ، الإرهـــــاب ومـــــستقبل العولمـــــة علـــــى الرابطـــــة : http:/www.alqalam.club.ch/494/htm

[11] - Abdennour Benantar, " la Mondialisation, l Etat et la Securite", in: Mondialisation et securite : Securite pour tous ou insecurite partagee? (actes du colloque international mondiatisation et securite , CDN) . tome 2, 2eme eddition , Alger, ANEP, 2003, P .102.

[12] – معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعيـــة ، الجزائـــر ، ١٩٩٢، ص ٢٠.

[13] – حامد ربيع ، ص ٢٠٢

[14] – علي الصاوي ، المرجع السابق ، ص ص ٤٥، ٤٦

[15] – حامد ربيع ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢.

[16] – عطا محمد صالح زهرة ، في الأمن القومي العربي، جامعة قار يونس ، الطبعـــة الأولـــى ، بنغـــازي ، ١٩٩١، ص ص ، ٥٣–٥٦

[17] - www.fsk_ethz_ch/documents/studies/volume-12/documents/is-voll2-chap api12.pdf

[18] – عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الاردة ، دار النهـــار للنـــشر ، بيـــروت ، ١٩٩٧، ص ١٠٧.